الفصل الرابع عشر

السيادة الاجتماعية والاقتصادية*

في العام الماضي، صيغت كثير من المسائل السياسية بلغة فكرة السيادة، أي حق الكيانات السياسية بإتباع مسارها الخاص ـ والذي يمكن أن يكون جيداً، أو سيئاً ـ وأن تفعل ذلك دون تدخل خارجي. أما في العالم الخارجي فهذا يعني تدخل القوة الأعلى تمركزاً، بمركزها الرئيسي في الولايات المتحدة. وتُسمى هذه القوة العالمية الممركزة بمصطلحات متنوعة، بحسب أي مظهر من مظاهر السيادة، والحرية، يحمله المرء في ذهنه. فأحياناً تُدعى إجماع واشنطن، أو مجمع خزينة وول ستريت، أو الناتو، أو البيروقراطية الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، أو

---

* هذه مقتطفة من خطاب ألقي في ألبوكويركي، إن إم، في 26 شباط، 2000، في الذكرى العشرين لمركز مصادر بلدان نصف الكرة .

مجموعة الدول السبع (البلدان الغربية الصناعية الغنية)، أو مجموعة الدول الثلاث، أو بشكل أكثر دقة، عادة، مجموعة الدولة الواحدة. وفي منظور أكثر أصولية نستطيع وصفها بأنها مجموعة من الشركات الضخمة، والتي ترتبط غالباً مع بعضها بعضاً بتحالفات استراتيجية، تدير اقتصاداً عالمياً، هو، في الحقيقة، نوع من ميركنتلية الشركات التي تتميز باحتكار القلة في معظم القطاعات، وتعتمد، بشكل كبير، على قوة الدولة لتحميل المجتمع الخسارة والكلفة، وإخضاع العناصر المتمردة.

في العام الماضي، نشأت مسائل السيادة في مجالين: أحدهما يتعلق بحق المستقبل بأن يكون آمناً من التدخل العسكري. وهنا، تنشأ المسائل في نظام عالمي مبني على دول ذات سيادة. والمجال الثاني هو: مسألة حقوق الدولة صاحبة السيادة في وجه التدخل الاجتماعي والاقتصادي. وهنا تنشأ المسائل في عالم تهيمن عليه شركات متعددة القوميات، وخاصة المؤسسات المالية، والإطار الكامل الذي أنشئ لخدمة مصالحها: مثلاً، المسائل التي نشأت دراماتياً في احتجاجات سياتل المضادة لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني 1999.

دعوني أنتقل إلى الموضوع الثاني، وهذا هو الموضوع الذي سأتريث عنده في هذا النقاش: مسائل السيادة، والحرية، وحقوق الإنسان، التي تنشأ في الحقل الاجتماعي، والاقتصادي. أولاً، تعليق عام: لا تمتلك السيادة قيمة في

ذاتها. وهي تمتلك قيمة فحسب بقدر ما ترتبط بالحرية، والحقوق، وهي إما تعززها أو تدمرها. أريد أيضاً أن أسلم جدلاً بشيء ما يمكن أن يبدو كأنه جلي، لكنه بالفعل مثير للجدل: وأعني أنه، أثناء التحدث عن الحرية والحقوق، نضع في ذهننا الكائنات البشرية: أي الأشخاص الذين من لحم ودم، وليس الكيانات القانونية، والسياسية التجريدية مثل الشركات، أو الدول، أو رأس المال. إذا كانت هذه الكيانات تمتلك أية حقوق بأية حال، الأمر القابل للتشكيك، فإنه ينبغي أن تكون مشتقة من حقوق الناس. هذه هي العقيدة الليبرالية الكلاسيكية الجوهرية. وكانت أيضاً المبدأ الموجِّه للصراعات الشعبية طوال قرون، لكنه تمت معارضتها بقوة. عارضتها العقيدة الرسمية، وقطاعات الثروة والامتياز، وهذا ينطبق على الحقلين: السياسي والاجتماعي/ الاقتصادي.

الحقل السياسي

في الحقل السياسي، الشعار المألوف هو «السيادة الشعبية في حكومة من قبل الشعب وللشعب»، لكن الإطار العملياتي مختلف تماماً. فالإطار العملي هو أن الشعب يُعدُّ عدواً خطيراً. يجب أن يسيطر عليه من أجل مصلحته. تعود هذه المسائل قروناً إلى الوراء، إلى الثورات الديموقراطية الحديثة الأولى في إنكلترا القرن السابع عشر، وفي المستعمرات الأمريكية الشمالية

بعد قرن. وفي الحالتين، هُزمَ الديموقراطيون، ليس بشكل كامل، وبالتأكيد ليس بشكل دائم، بطريقة ما. ففي إنكلترا القرن السابع عشر، لم يرغب قسم كبير من السكان بأن يحكمهم ملك، أو برلمان. وتذكروا أن هذين النمطين كانا متنافسين في الرواية العادية للحرب الأهلية، ولكن، كما في معظم الحروب الأهلية، لم يرغب جزء جيد من السكان بأي منهما. وكما تعبر منشوراتهم، كانوا يريدون أن يحكمهم «أبناء بلد مثلنا، يعرفون ماذا نريد»، وليس «فرساناً وسادة يسنون لنا القوانين، يتم اختيارهم بسبب الخوف، ولا يفعلون شيئاً سوى قمعنا، ويجهلون آلام الشعب»[1].

وشجعت الأفكار نفسها المزارعين المتمردين في المستعمرات بعد قرن، لكن النظام الدستوري وضعَ بشكل مختلف تماماً. وصُمِّم لمنع تلك الهرطقة. وكان الهدف من ذلك «حماية الأقلية الغنية من الأغلبية»، وضمان أن «يحكم البلاد أولئك الذين يملكونها». كانت هذه هي كلمات المزارع القيادي، جيمس ماديسون، ورئيس كونغرس المستعمرات، والرئيس الأول للمحكمة العليا، جون جي. وساد تصورهما، لكن الصراعات استمرت، وكانت تأخذ أشكالاً جديدة باستمرار؛ وهي حية الآن تماماً. على أي حال، بقيت عقيدة

1. انظر: ردع الديموقراطية، ف 12.

النخبة بدون أي تغيير يُذكر[2].

وإذا انتقلنا بسرعة إلى القرن العشرين ـ سأركز هنا على الجانب الليبرالي من الطيف، الأمر أكثر قسوة في الجانب الآخر ـ نجد أن السكان يُعدون «جهلة، وفضوليين غرباء» يكمن دورهم في أن يكونوا «مشاهدين»، وليس «مشاركين»، بصرف النظر عن الفرص الدورية لاختيارهم بين ممثلي القوة الخاصة[3]. وهذه تُدعى الانتخابات. ففي الانتخابات، يُعد الرأي العام غير مهم إطلاقاً إذا تصارع مع مطالب القلة الغنية، التي تمتلك البلاد. ونحن نرى هذا يحدث الآن، في الحقيقة.

والمثال الساطع على ذلك ـ هنالك أمثلة كثيرة ـ يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي: ما يُدعى بالاتفاقيات التجارية. وكما توضح استطلاعات الرأي بشكل جلي، تعارض الجماهير العامة معظم ما يجري، لكن المسائل لا تظهر في الانتخابات. وهي

---

2. ماديسون، انظر: قوى واحتمالات، ف 5؛ لمزيد من النقاش، انظر: «إذعان بلا إذعان»: «تأملات في نظرية وممارسة الديموقراطية»، كليفلاند ستيت لو ريفيو 44 (1996). جي، فرانك موناغان، جون جي (بوبز ميريل، 1935).

3. والتر ليبمان. من أجل مناقشة أوسع، انظر كتابي: نحو حرب باردة جديدة، ف 1 و2؛ وأوهام ضرورية، ف 1؛ وردع الديموقراطية، ف 12. من أجل خلفية عامة، انظر: العمل الرائد لأليكس كاري، مقالات أعيد نشرها في: تخليص الديموقراطية من المجازفة (مطبعة جامعة إلينيوي، 1997).

ليست مسألة في الانتخابات لأن مراكز القوى ـ أقلية الأغنياء ـ موحدة في دعمها لتأسيس نوع خاص من النظام الاجتماعي الاقتصادي. فما يُناقش هو مسائل لا يأبهون بها، مثل مسألة الشخصية، أو مسائل الإصلاحات، التي لن تُنفذ. وهذا نموذجي جداً، ويوضح الافتراض بأن دور الجمهور ـ كغرباء فضوليين، أو مشاهدين ـ هو أن يكون مشاهداً فحسب. وإذا تاق الجمهور العام، كما يفعل دوماً، إلى التنظيم، ودخول الحقل السياسي، كي يشارك، ويعبر عن اهتماماته، فهذه مشكلة. إنها ليست ديموقراطية: «إنها أزمة ديموقراطية»، وينبغي أن يتم التغلب عليها.

وكل هذه اقتباسات من الجانب الليبرالي، والتقدمي، من الطيف الحديث، ولكن المبادئ معتنقة بشكل وحشي، وكانت الأعوام الخمسة والعشرون الماضية واحدة من تلك الفترات المنتظمة التي شُنَّتْ فيها حملة رئيسية من أجل التغلب على أزمة الديموقراطية المتصورة، ولاختزال الجماهير إلى دورها الملائم كمشاهدين لامبالين، وهامدين، ومطيعين. هذا هو الحقل السياسي.

الحقل الاجتماعي والاقتصادي

هناك شيء مشابه في الحقل الاجتماعي والاقتصادي. كانت هناك صراعات مماثلة، ووثيقة الصلة لوقت طويل جداً.

ففي الأيام الأولى للثورة الصناعية في الولايات المتحدة، في نيوإنجلاند، وقبل مائة وخمسين عاماً، كان هناك صحافة عمالية حية جداً، ومستقلة، تديرها نساء شابات من المزارع، وعمال من البلدات. ولقد شجبوا: «انحلال وإخضاع» النظام الصناعي الناشئ حديثاً، والذي أكره الناس على تأجير أنفسهم كي يعيشوا. ومن الجدير بالذكر، وربما من الصعب أن نتذكر، أن أجور العمال لم تُعد مختلفة جداً عما كان يحصل عليه العبيد الأقنان في ذلك الوقت، ولم يقل ذلك عمال المصانع فحسب، وإنما كثيرون في التيار الرئيسي: مثلاً، أبراهام لنكولن، أو الحزب الجمهوري، أو حتى افتتاحيات نيويورك تايمز (التي يمكن أن ترغب بالنسيان). وعارض العمال العودة إلى ما دعوه بـ «المبادئ الملكية» في النظام الصناعي، وطالبوا بأن يملك المصانع من يعمل فيها: روح المبادئ الجمهورية. وشجبوا ما دعوه بـ «روح العصر الجديدة ـ تجمع الثروة ولا تفكر إلا بنفسك» ـ وهذه رؤية تحط من قدر الحياة الإنسانية يجب إدخالها إلى أذهان الناس بجهود ضخمة، والتي، في الحقيقة، كانت تُبذل لقرون[4].

في القرن العشرين، تقدم أدبيات صناعة العلاقات العامة مخزن معلومات غنياً جداً، ومرشداً، حول كيفية زرع «روح

4. انظر كتابي: قوى واحتمالات، ف 4.

العصر الجديدة» من خلال خلق حاجات زائفة، أو من خلال «تنظيم العقل العام كما ينظم الجيش أجسام جنوده» (إدوارد بيرنيز)، وإحداث «فلسفة لا جدوى» وانعدام الهدف في الحياة، من خلال تركيز الانتباه البشري على «الأشياء الأكثر زيفاً، التي تشكل كثيراً من الاستهلاك المطابق للزي الحديث»[5]. إذا كان يُمكن إنجاز هذا الأمر، حينها سيقبل الناس الحيوات، التي بلا معنى، والخاضعة، الملائمة لهم، وسينسون الأفكار التخريبية عن التحكم بحياتهم.

وهذا مشروع هندسة اجتماعية رئيسي. وكان مستمراً طوال قرون، لكنه أصبح أكثر قوة وضخامة في القرن الماضي. وهناك الكثير من الطرق لتنفيذه. بعضها من النوع الذي ذكرته، والتي هي واضحة بحيث لا داعي لتوضيحها. وأخرى هي تدمير الأمن، وهنا، أيضاً، هناك عدد من الطرق. وإحدى الطرق لتدمير الأمن هي نقل العمل. إذا كان المرء عقلانياً يجب عليه أن يفترض أحد الأهداف الرئيسية «للاتفاقيات التجارية»، المسماة هكذا خطأ (شددوا على مسماة خطأ، لأنها ليست عن التجارة الحرة: ففيها عناصر قوية من أنواع مختلفة مضادة للسوق، وهي بالتأكيد ليست اتفاقيات، على الأقل إن كان

5. بيرنيز، انظر: ف 9، والهامش 28، في هذا الكتاب. ستيوارت إيوين، قادة الوعي (مجرو هيل، 1976).

الناس يهمون، لأن الناس معارضون لها، وأحد عواقبها الرئيسية هي تسهيل تهديد نقل العمل، والذي هو طريقة جيدة لترسيخ النظام من خلال تدمير الأمان لدى العمال، ولا حاجة لأن يكون الأمر واقعياً لأن التهديد يكفي.

النصيحة الأخرى هي تشجيع ما يُدعى «مرونة سوق العمل». دعوني أقتبس كلام البنك الدولي، الذي عبر عن المسألة بوضوح. قال: «إن زيادة مرونة سوق العمل ـ رغم الاسم السيئ الذي حصل عليه كتعبير لطيف عن تخفيض الأجور، وصرف العمال، كما هو الأمر فعلاً ـ هي مسألة جوهرية في جميع مناطق العالم. . . وتتضمن الإصلاحات الأكثر أهمية رفع القيود عن تنقل العمل، ومرونة الأجور، بالإضافة إلى قطع الروابط بين الخدمات الاجتماعية، وعقود العمل»[6]. وهذا يعني إلغاء الفوائد، والحقوق، التي تم اكتسابها، بعد أجيال من الصراع المرير.

وحين يتحدثون عن رفع القيود عن مرونة الأجور، فهم يعنون مرونة نحو الأسفل، وليس نحو الأعلى. ويتحدثون عن تنقل العمل وهذا لا يعني حق الناس في أن ينتقلوا إلى أي

---

6. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، 1995. ذكر مع نقاش قام به جيروم ليفنسون، «النظام المالي العالمي: هندسة فيها عيوب»، فليتشر فورم 23 (شتاء ـ ربيع 1999).

مكان يريدون، كما تطلبت نظرية السوق الحرة منذ آدم سميث، وإنما حق تسريح الموظفين ساعة يشاؤون. وفي ظل نسخة العولمة، المبنية على الاستثمار، يجب أن تكون الشركات، ورؤوس الأموال، حرة في التنقل، ولكن ليس البشر، لأن حقوقهم ثانوية، أو عرضية.

إن هذه «الإصلاحات الضرورية»، كما يسميها البنك الدولي، هي مفروضة في أجزاء كبيرة من العالم كشروط للمصادقة من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وتم إدخالها إلى الدول الصناعية الغنية بوسائل أخرى، وكانت مؤثرة. شهد آلان جرينسبان أمام الكونغرس قائلاً: إن «غياباً أكبر للأمن لدى العامل» كان عاملاً مهماً في ما دعي بـ «اقتصاد الحكاية الخرافية». أدى إلى خفض التضخم لأن العمال خائفون من طلب الأجور والفوائد. هم غير آمنين. وهذا يظهر بوضوح في السجل الإحصائي. ففي الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، في هذه الفترة من التخفيض، وأزمة الديموقراطية، راوحت الأجور في مكانها، أو انخفضت بالنسبة لغالبية قوة العمل، وللعمال الذين لم يُجدد عقدهم، وازدادت ساعات العمل بشكل كبير، وأصبحت الأعلى في العالم الصناعي. ولاحظت ذلك، بالطبع، صحافة الأعمال، ووصفته بأنه «تطور عالي الأهمية، ومرحب به»، وفيما أجبر العمال على هجر «نمط حياتهم المترف»، كانت أرباح الشركات «باهرة»، و«ضخمة».

ليس هناك بديل

تتوفر في البلدان العميلة إجراءات أقل دقة. أحدها يُدعى «أزمة الديون»، ويعود سببها، بشكل كبير، إلى البرامج السياسية للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في السبعينيات، وإلى حقيقة أن أغنياء العالم الثالث هم، إلى حد كبير، معفون من الالتزامات الاجتماعية. وهذا صحيح، خاصة، في أمريكا اللاتينية، ويعد إحدى مشكلاتها الرئيسية. إن «أزمة الديون» ليست حقيقة اقتصادية بسيطة، بأية حال. إنها، إلى حد كبير، إنشاء إيديولوجي. ما يُدعى بـ «الدين» يمكن أن يتم التغلب عليه من خلال عدد من الطرق الأولية[7].

ولكن هذا هو الأمر. فالدَّين سلاح قوي جداً من أجل السيطرة، ولا يمكن التخلي عنه. بالنسبة لحوالي نصف سكان العالم الآن، يدير السياسة الاقتصادية القومية، وبفعالية، بيروقراطيون في واشنطن. أيضاً يخضع نصف سكان العالم ـ ليس النصف نفسه، ولكنه متداخل ـ لعقوبات أحادية تفرضها الولايات المتحدة، وهي شكل من القسر الاقتصادي يدمر، مرة أخرى، السيادة، وقد شجبته الأمم المتحدة مؤخرا، بشكل متكرر، على أنه غير مقبول، ولكن هذا لم يجدّ.

هناك وسائل أخرى في الدول الغنية لتحقيق نتائج مشابهة.

---

7. انظر: ف 8 من هذا الكتاب.

وقبل أن نتحدث عن هذا الموضوع، لنقل كلمة عما لا يجب أن نسمح لأنفسنا مطلقاً بنسيانه، وهو أن الأدوات التي تُستخدم في الدول العميلة يمكن أن تكون في غاية الوحشية. ولقد عُقد مؤتمر نظمه اليسوعيون في سان سلفادور منذ عامين، نظر إلى مشروع الدولة الإرهابي لفترة الثمانينيات واستمراريته منذ ذلك الوقت، من خلال السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، التي فرضها المنتصرون. وأشار المؤتمر، بشكل خاص، إلى ما دعاه بـ «ثقافة الإرهاب» المتبقية، التي تستمر بعد أن ينتهي الإرهاب الفعلي، وتؤثر في «ترويض تطلعات الأغلبية»، التي تتخلى عن أية فكرة حول «بدائل مختلفة عن مطالب الأقوياء». فهمت الدرس بأنه ليس هناك بديل: عبارة ماغي تاتشر القاسية. والفكرة هي أنه ليس هناك بديل: هذا هو الآن الشعار المألوف لعولمة الشركات. أما في الدول التابعة، فكان الإنجاز الكبير للعمليات الإرهابية هو تدمير الآمال التي أثيرت في أمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطى في السبعينيات، والتي ألهمها التنظيم الشعبي في المنطقة كلها، و«الخيار المفضل للفقراء»، الخاص بالكنيسة، التي عوقبت بقسوة على هذا الانحراف عن السلوك الجيد.

أحياناً تُستمد الدروس عما جرى من خلال أساليب يتم التروي فيها. والآن ثمة تيار من تملق الذات يتحدث عن نجاحنا في إلهام موجة من الديموقراطية في الدول الأمريكية

اللاتينية التابعة لنا. وعُبِّر عن هذه المسألة بشكل مختلف قليلاً، وبشكل أكثر صحة، في دراسة أكاديمية قام بها متخصص بارز في الموضوع، هو توماس كاروزرس، الذي، كما يقول: يكتب «من منظور شخص من الداخل»، بما أنه خدم في «برامج تعزيز الديموقراطية»، التابعة لوزارة الخارجية في عهد إدارة ريغان، كما كانت تُدعى هذه البرامج. يعتقد أن واشنطن كانت تمتلك نوايا طيبة، لكنه يعترف أن إدارة ريغان حاولت، عملياً، أن تحافظ «على النظام الأساسي لمجتمعات. . . غير ديموقراطية تماماً»، وأن تتجنب «تغيراً مستنداً إلى الجماهير»، ومثل الإدارات السابقة، تبنت «سياسات مؤيدة للديموقراطية كوسيلة لتخفيف الضغط من أجل تغيير أكثر جذرية، ولكنها لجأت، بشكل محتم، إلى أشكال محدودة، من القمة إلى القاعدة، من التغير الديموقراطي، الذي لم يجازف بإزعاج البنى التقليدية للسلطة، التي كانت الولايات المتحدة متحالفة معها لوقت طويل». وسأكون أكثر دقة إذا قلت: «بُنى السلطة التقليدية، التي كانت البُنى السلطوية التقليدية في الولايات المتحدة متحالفة معها لوقت طويل».

لم تقنع النتيجة حتى كاروزرس نفسه، لكنه يصف ما يدعوه بـ«النقد الليبرالي» بأنه مصاب بخلل جوهري. وهذا النقد يترك المجادلات القديمة «دون حل» كما يقول، بسبب «نقطة ضعفها المعمرة». وتعني نقطة ضعفها المعمرة أنها لا تقدم بديلاً

لسياسة استعادة بنى السلطة القديمة، وفي هذه الحالة من خلال إرهاب إجرامي أدى إلى مقتل مائتي ألف شخص في الثمانينيات، وإلى ملايين اللاجئين، والمقعدين، والميتمين في المجتمعات المدمرة. وهكذا، مرة أخرى: ليس هناك بديل[8].

وفي نقطة مختلفة على الطيف السياسي، اعترف بالمأزق نفسه أخصائي الرئيس كارتر الرئيسي في شؤون أمريكا اللاتينية، روبرت باستور، والذي هو بعيد جداً بالنسبة للطرف الحمائمي، والتقدمي، للطيف المسموح به. يشرح في كتاب مثير لماذا اضطرت إدارة كارتر إلى دعم نظام سوموزا الإجرامي، والفاسد تماما، حتى نهايته القاسية، ثم، حتى حين وقفت البنى السلطوية التقليدية ضد الديكتاتور، اضطرت الولايات المتحدة للقيام بمحاولة للحفاظ على الحرس القومي، الذي أسسته، ودربته، والذي كان يهاجم السكان آنذاك «بوحشية تحتفظ بها أمة لأعدائها بالعادة»، كما قال. وفُعل كل ذلك بنية طيبة وفق مبدأ: لا يوجد بديل. وهذا هو السبب: «لم ترد الولايات المتحدة أن تسيطر على نيكاراغوا، أو البلدان الأخرى للمنطقة، وهي لم ترد أيضاً أن تخرج التطورات عن السيطرة. أرادت أن

8 كاروزرس، «سنوات ريغان»، في أبراهام لوينثال، تحرير، (تصدير الديموقراطية) مطبعة جامعة جون هوبكنز، 19991؛ باسم الديموقراطية (مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1991)؛ «الاهتياج العصبي في أمريكا الوسطى»، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 15 تشرين ثاني، 1998.

يتصرف النيكاراغويون بشكل مستقل، إلا (تشديد من عنده) حين يؤدي القيام بذلك إلى التأثير في المصالح الأمريكية بشكل غير ملائم»[9]. وهكذا، بكلمات أخرى، يجب أن يكون الأمريكيون اللاتينيون أحراراً كي يتصرفوا وفق رغباتهم. نريدهم أن يكونوا قادرين على اختيار مسارهم بحرية، إلا إذا قاموا بخيارات لا نريدها، في هذه الحالة سنضطر إلى اللجوء إلى استعادة البنى التقليدية للسلطة بواسطة العنف، إن اقتضى الأمر. وهذا هو الجانب الأكثر ليبرالية وتقدمية في الطيف.

هناك أصوات خارج الطيف، ولا أريد أن أنكر ذلك. مثلاً، هناك الفكرة التي تقول: «إن الناس يجب أن يمتلكوا الحق في «المشاركة في القرارات، والتي غالباً ما تعدل، بشكل عميق، طريقتهم في الحياة»، لا أن تحطم آمالهم بقسوة»، في نظام عالمي تتمركز فيه «القوة السياسية والمالية»، بينما الأسواق المالية «تتقلب بشكل شاذ» يؤدي إلى نتائج مدمرة للفقراء، «ويمكن التلاعب بالانتخابات»، «وتُعد التأثيرات السلبية على الآخرين غير ذات صلة بالموضوع البتة»، من قبل الأقوياء. وهذه اقتباسات من المتطرف الراديكالي في الفاتيكان، الذي لا تكاد رسالته السنوية، في كل عيد رأس سنة، تُذكر في الصحافة القومية، وبالتأكيد هذا بديل لكنه ليس على الأجندة[10].

9. محكوم عليه بالتكرار (برينستون، 1987).
10. انظر: ف 9، من هذا الكتاب.

لماذا هناك اتفاق واسع بأنه لا يمكن أن يُسمح لأمريكا اللاتينية ـ والعالم حقاً ـ بممارسة السيادة، أي توجيه حياتها؟ إنه النظير العالمي لخوف الديموقراطية في الداخل. وبالفعل، عولجت تلك المشكلة، مراراً وتكراراً، بطرق توجيهية، وبشكل رئيسي في السجل الداخلي، الذي نملكه (هذه بلاد حرة تماماً: نمتلك سجلاً غنياً من الوثائق المفرج عنها، وهي مهمة جداً). والموضوع الذي يجري عبر هذه الوثائق جليٌّ في إحدى القضايا الأكثر تأثيراً: ففي مؤتمر، في نصف الكرة، دعت إليه الولايات المتحدة في شباط 1945، من أجل أن تفرض ما سمي بالميثاق الاقتصادي للأمريكيتين، والذي كان أحد أحجار زاوية عالم ما بعد الحرب، الذي لا يزال في مكانه بقوة. دعا الميثاق إلى إنهاء «القومية الاقتصادية، أي السيادة بجميع أشكالها». على الأمريكيين اللاتينيين أن يتجنبوا ما دعي بالتطور الصناعي «الزائد»، الذي سيتنافس مع المصالح الأمريكية، رغم أنهم يستطيعون الحصول على «تطور متمِّم». وهكذا تستطيع البرازيل أن تنتج فولاذاً منخفض الكلفة، لا تهتم به الشركات الأمريكية. وكان من الضروري جداً حماية مصادرنا، كما قال جورج كينان، حتى وإن اقتضى هذا «دولاً بوليسية».

لكن واشنطن واجهت مشكلة في فرض الميثاق. وشُرح هذا بوضوح، داخلياً، في وزارة الخارجية في ذلك الوقت، وبهذه الطريقة: كان الأمريكيون اللاتينيون يقومون بالخيارات

الخاطئة. كانوا يدعون إلى «سياسات مصممة لإحداث توزيع أوسع لمصادر البلاد، وإلى رفع مستوى معيشة الجماهير»، وكانوا مقتنعين «أن المستفيدين الأوائل من تطور مصادر بلاد ما يجب أن يكونوا أبناء الشعب»، وليس المستثمرين الأمريكيين. هذا غير مقبول، ولهذا لا يمكن السماح بالسيادة. يستطيعون الحصول على الحرية، ولكنها حرية القيام بالخيارات الصائبة[11].

وتكمن المخاوف نفسها في خلفية الاتفاقيات التجارية: نافتا، على سبيل المثال. في وقت، كما تتذكرون، كانت الدعاية تقول: إنها ستكون هبة رائعة للعمال في البلدان الثلاث: كندا، الولايات المتحدة، والمكسيك. لكن هذا هجر بعد وقت قصير، حين تبينت الحقائق، وما كان واضحاً طوال الوقت اعترف به أخيراً علناً. كان الهدف هو «سجن المكسيك في إصلاحات» الثمانينيات، الإصلاحات التي أنقصت الأجور بحدة، وأغنت قطاعاً صغيراً، وأغنت المستثمرين الأجانب. وعبر عن المخاوف التي في الخلفية في مؤتمر حول التنمية الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية عقد في واشنطن في 1990. وحذر من أن «انفتاحاً ديموقراطياً» في المكسيك يستطيع اختبار العلاقة الخاصة من خلال تسليم السلطة لحكومة أكثر اهتماماً بتحدي

11. انظر كتابي: تحويل المد، ف 2؛ وعام 501، ف 2.

الولايات المتحدة على أرضيات اقتصادية وقومية. لاحظوا أن هذا هو نفس التهديد كما في 1945، وتم التغلب عليه، في هذه الحالة، بسجن المكسيك في إلزامات المعاهدة. وتكمن الأسباب نفسها بشكل متناغم خلف نصف قرن من التعذيب والإرهاب، ليس في نصف الكرة الغربي فحسب. وهي أيضاً في لب اتفاقيات حقوق المستثمر التي فُرضتْ تحت الشكل المجدد للعولمة التي صممتها شبكة قوة دولة الشركات[12].

التحويل إلى شركات*

لنعد إلى نقطة الانطلاق: مسائل الحرية المناقشة، والحقوق، ومن ثم السيادة، التي يجب أن تُقيّم. هل تلازم الأشخاص الذين من لحم ودم، أم القطاعات الصغيرة للثروة والامتياز فحسب؟ أم هل تلازم بنى تجريدية مثل الشركات، أو رأس المال، أو الدول فحسب؟ في القرن الماضي كان يُدافع بقوة شديدة عن فكرة أن كيانات كهذه تمتلك حقوقاً خاصة، فوق، وأعلى من الأشخاص. والأمثلة الأكثر بروزاً هي

12. انظر كتابي: تحقيق الربح على حساب الناس، ف 4، انظر: ف 7 من هذا الكتاب، هامش 11 والنص.

* تحويل المجتمع إلى شركات صناعية ومهنية تخدم كأعضاء للتمثيل السياسي، وتمارس بعض السيطرة على الأشخاص، والأنشطة داخل نطاقها. قاموس ويبستر. وقد يكون التعريف أشمل من ذلك. المعرّب.

البلشفية، والنازية، وعملية التحويل إلى شركات خاصة، والتي هي شكل من الاستبداد المخصخص. انهار اثنان من هذه الأنظمة. الثالث حي ويزدهر تحت راية: لا يوجد بديل، لا يوجد بديل للنظام الناشئ لمركنتلية دولة الشركات، المموه بكلمات متنوعة مثل العولمة، والتجارة الحرة.

منذ قرن، وأثناء المراحل الأولى من تحويل الولايات المتحدة إلى شركات، كان النقاش حول هذه المسائل في غاية الصراحة. وشجب المحافظون هذا الإجراء منذ قرن، واصفين عملية التحويل إلى شركات بأنها «عودة إلى النظام الإقطاعي»، و«شكل من أشكال الشيوعية»، وهذا ليس بتشبيه غير ملائم. وكانت هناك أصول فكرية مشابهة في الأفكار الهيغلية الجديدة حول حقوق الكيانات العضوية، مع إيمان بالحاجة إلى إدارة مركزية للأنساق الفوضوية: مثل الأسواق، التي كانت خارج السيطرة. ويستحق الأمر أن نضع في أذهاننا أن هناك، في ما يدعى اليوم بـ «اقتصاد السوق الحرة، مركباً ضخماً جداً من الصفقات عابرة الحدود ـ والتي تُدعى، بشكل مضلل، تجارة ـ على الأرجح سبعون بالمائة منها، هي بالفعل داخل مؤسسات تُدار مركزياً، داخل شركات وتحالفات بين الشركات، إذا ضمنَّا الأعمال الخارجية وأدوات أخرى للإدارة. وهذا كله بصرف النظر عن جميع أنواع التشويهات الجذرية الأخرى للسوق.

إن النقد المحافظ تمت محاكاته في الطرف الليبرالي/

التقدمي للطيف في أوائل القرن العشرين، وحاكاه، بشكل أكثر بروزاً، جون ديوي، فيلسوف أمريكا الاجتماعي الأول، الذي ركزت أعماله على الديموقراطية بنحو رئيسي. ولاحظوا أنني أستخدم مصطلح «محافظ» بالمعنى التقليدي؛ فمحافظون كهؤلاء نادرون الآن. رأى ديوي أن الأشكال الديموقراطية تتسم بالضعف حين تكون «حياة البلاد» ـ الإنتاج، التجارة، ووسائل الإعلام ـ تحت حكم قوى استبدادية خاصة في نظام دعاه بـ«النظام الإقطاعي الصناعي»، والذي يخضع فيه العاملون لسلطة إدارية، وتصبح السياسة «الظل الذي تلقيه الأعمال التجارية الضخمة على المجتمع»[13]. لاحظوا أنه كان يعبر عن أفكار كانت شائعة بين العاملين قبل سنوات. ويصح الشيء نفسه على دعوته إلى أن تحل مكان النظام الإقطاعي الصناعي ديموقراطية صناعية تُدار ذاتياً.

ومن المثير أن المفكرين التقدميين، الذين فضلوا عملية التحويل إلى شركات، وافقوا تقريباً على هذا التوصيف. فعلى سبيل المثال، كتب وودرو ويلسون قائلاً: إن «معظم البشر خدم للشركات»، وكذلك هو الأمر في «الجزء الأكبر من المشاريع الخاصة في البلاد»، في «أمريكا مختلفة جداً عن القديمة...

13. مذكور في روبرت ويستبروك، جون ديوي والديموقراطية الأمريكية (كورنيل، 1991).

لم تعد مشهداً للمشروع الفردي. . . الفرصة الفردية، والإنجاز الفردي»، لكنها أمريكا جديدة، فيها «مجموعات صغيرة من الرجال تسيطر على شركات كبيرة، وتفرض نفوذها، وسيطرتها، على فرص الثروة، والعلم، في البلاد»، وتصبح «منافسة للحكومة نفسها»، وتدمر السيادة الشعبية، التي تمارس من خلال النظام السياسي الديموقراطي[14]. لاحظوا أن هذا كُتبَ لدعم العملية. لقد وصف العملية بأنها ربما سيئة الحظ، ولكنها ضرورية، متفقاً مع عالم الأعمال، وخاصة بعد أن أقنعت إخفاقات السوق المدمرة في السنوات السابقة عالم الأعمال، والمفكرين التقدميين، أن الأسواق يجب أن تُدار، وأن الصفقات المالية يجب أن تُنظم.

هناك أسئلة مشابهة حية جداً في الساحة العالمية اليوم: الحديث عن إصلاح الهندسة المعمارية المالية، وأشياء من هذا القبيل. وكانت الشركات، منذ قرن، تُمنح حقوق الأشخاص بفعالية قضائية راديكالية، وهذا انتهاك عنيف للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية. وكانت معفاة أيضاً من الالتزامات الأولى التي تطلب منها أن تبقى في حدود النشاطات المحددة، التي منحت رخصة من أجلها. فضلاً عن ذلك، وفي حركة مهمة، نقلت المحاكم القوة نحو الأعلى، من حاملي الأسهم في شراكة إلى الإدارة

14. إعادة بناء الشركات للرأسمالية الأمريكية، 1890 ـ 1916 (مطبعة جامعة كمبردج، 1988).

المركزية، والتي تحددت بشخص الشركة الخالد. والذين من بينكم يعرفون تاريخ الشيوعية سيعرفون أن هذا شبيه جداً بالعملية التي كانت تحدث في ذلك الوقت، كثيراً كما تم التنبؤ بها، في الحقيقة، من قبل نقاد البلشفية الماركسيين اليساريين، والفوضويين. وحذر أشخاص مثل روزا لوكسمبورغ باكراً من أن الإيديولوجية المتمركزة سوف تنقل السلطة من العاملين إلى الحزب، إلى اللجنة المركزية، ثم إلى القائد الأعلى، كما حدث بسرعة كبيرة بعد غزو سلطة الدولة في 1917، والذي دمر، على الفور، جميع آثار الأشكال الاشتراكية، والمبادئ. ويفضل رجال الدعاية، بمختلف مشاربهم، قصة مختلفة لأسباب تخدم الذات، ولكنني أعتقد أن هذه هي القصة الصحيحة.

في السنوات الأخيرة، مُنحتْ الشركات الحقوق التي تتجاوز حقوق الأشخاص. فبمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، تستطيع الشركات أن تطلب ما يُدعى بـ«حق المعاملة القومية». وهذا يعني أن شركة جنرال موتورز، إذا كانت تعمل في المكسيك، تستطيع أن تطلب بأن تُعامل كشركة مكسيكية. ولا يملك الآن هذا الحق إلا أشخاص خالدون، وليس من حق بشر من لحم ودم. لا يستطيع مكسيكي أن يأتي إلى نيويورك ويطلب المعاملة القومية وينجح، لكن الشركات تستطيع.

وتتطلب قواعد أخرى أن تسود حقوق المستثمرين، والمقرضين، والمضاربين على حقوق الأشخاص الذين من لحم

ودم بعامة، مما يقوض السيادة الشعبية، ويضعف الحقوق الديموقراطية. إن الشركات قادرة بطرق متنوعة على أن تقاضي الدول ذات السيادة وتتخذ إجراءات ضدها، وهناك حالات مثيرة. مثلاً حاولت غواتيمالا، منذ عامين، أن تنقص نسبة الوفيات بين الأطفال من خلال تنظيم تسويق الشركات متعددة القومية أغذية، ووصفات طبية للأطفال. وكانت الإجراءات التي اقترحتها غواتيمالا تنسجم مع توجيهات منظمة الصحة العالمية، والتزمت بالقوانين الدولية، لكن شركة جيربر ادعت أن ما يجري هو تجريد للملكية، وكان التهديد بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية كافياً لتراجع غواتيمالا، خشية أن ترد الولايات المتحدة بفرض العقوبات.

كانت الشكوى الرسمية الأولى من هذا القبيل، وفق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، قد وجهتها كل من فنزويلا والبرازيل ضد الولايات المتحدة، واللتين شكتا من أن قوانين وكالة حماية البيئة الأمريكية EPA حول البترول انتهكت حقوقهما كدولتين مصدرتين للبترول. انسحبت واشنطن في ذلك الوقت، وأيضاً بشكل مزعوم خوفاً من العقوبات، لكنني أشك بهذا التفسير. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة تخاف من العقوبات التجارية من فنزويلا والبرازيل. من المحتمل أكثر أن إدارة كلينتون لم تر، ببساطة، سبباً يضطرها للدفاع عن البيئة، أو لحماية الصحة.

إن هذه المسائل تتصاعد بشكل درامي، وفي الحقيقة، بشكل فاحش الآن. فعشرات الملايين من البشر، في أنحاء العالم، يموتون من أمراض قابلة للعلاج بسبب عناصر الحماية المتضمنة في قواعد منظمة التجارة العالمية، التي تمنح الشركات الضخمة حقوق احتكار الأسعار. فعلى سبيل المثال، تستطيع تايلاند وجنوب أفريقيا، اللتين تمتلكان صناعات دوائية، أن تصنعا أدوية منقذة للحياة بجزء من كلفة التسعيرة الاحتكارية، لكنهما تخافان من فعل ذلك بسبب التهديد بفرض العقوبات. وفي الحقيقة، هددت الولايات المتحدة في 1998 بأن تسحب التمويل إذا رصدت منظمة الصحة العالمية تأثيرات شروط التجارة على الصحة[15]. وهذه تهديدات حقيقية اليوم.

وكل هذا يُدعى «حقوق التجارة». لكن لا علاقة تجمعها مع التجارة. تتعلق بممارسات احتكار التسعير التي تفرضها إجراءات حماية تم إدخالها إلى ما دعي باتفاقيات التجارة الحرة. وصممتْ الإجراءات لضمان حقوق الشركات. وتؤثر أيضاً في تخفيض النمو والإبداع. وهي جزء من مجموعة قوانين أدخلت إلى هذه الاتفاقيات تمنع التنمية والنمو فحسب. ما هو في خطر هو حقوق المستثمر، وليس التجارة. والتجارة،

15. شون كريسبين، «التجارة العالمية: اللانظام العالمي الجديد»، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، بانكوك، 17 شباط، 2000.

بالطبع، لا تملك قيمة في ذاتها. تمتلك قيمة إذا زادت الرفاهة، وإذا لم تفعل ذلك فلا قيمة لها.

إن مبدأ منظمة التجارة العالمية، بعامة، المبدأ الرئيسي، والاتفاقيات ذات الصلة، هي أنه يجب إخضاع السيادة، والحقوق الديموقراطية، لحقوق المستثمرين. ويعني هذا، عملياً، حقوق الأشخاص الضخام الخالدين، القوى الاستبدادية الخاصة، التي يجب أن يخضع لها البشر. وهذه من بين المسائل التي قادت إلى الأحداث المهمة في سياتل. ولكن بطرق ما، طرق كثيرة، توضح الصراع بين السيادة الشعبية والقوة الخاصة بشكل أكثر حدة بعد شهرين من أحداث سياتل، في مونريال، حيث تم الوصول إلى اتفاق غامض حول ما يُدعى «بروتوكول الأمان البيولوجي» biosafety protocol. ولقد تم التوصل هناك إلى المسألة بوضوح كبير. قالت نيويورك تايمز: تم الوصول إلى تسوية «بعد مفاوضات مكثفة، والتي غالباً ما أثارت الولايات المتحدة ضد الجميع»، حول ما دعي بـ«المبدأ الوقائي». فما هو هذا المبدأ؟ وصفه المفاوض الرئيسي للاتحاد الأوروبي، بشكل جيد، بهذه الطريقة: «يجب أن تكون البلدان قادرة على الحصول على الحرية، حق الدولة ذات السيادة، على أن تتخذ إجراءات وقائية بخصوص» البذور المعدلة وراثياً، والميكروبات، والحيوانات، والمحاصيل، التي تخشى من أنها مؤذية. وألحت الولايات المتحدة، على أي حال، على قواعد

منظمة التجارة العالمية. وتقول هذه القواعد: إن المادة المستوردة لا يمكن أن تُحظر إلا على أساس دليل علمي[16].

لاحظوا ما هو في خطر هنا. المسألة التي في خطر هي امتلاك الناس لحق رفض موضوعات تجريبية. وهكذا، إذا شخصنا الأمر، افترضوا أن قسم البيولوجيا في الجامعة يقول لكم: «أنتم أيها الناس يجب أن تكونوا موضوعات للتجريب في تجربة نقوم بها الآن، حيث سنضع أقطاباً كهربائية في أدمغتكم ونرى ما يحدث. وليس بوسعكم رفض ذلك إلا إذا قدمتم أدلة علمية بأن هذا سيؤذيكم». وعادة لا تستطيعون تقديم أدلة علمية. والمسألة هي: هل تمتلكون حق الرفض؟ بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، لا تمتلكون. يجب أن تكونوا موضوعات للتجريب. إنه شكل مما دعاه إدوارد هيرمان بـ «سيادة المنتِج»[17]. المنتج يحكم؛ وعلى المستهلكين أن يدافعوا عن أنفسهم نوعاً ما. هذا يعمل محلياً، أيضاً، كما

16. لقاء مونريال (اللقاء الأول الفائق للعادة لمؤتمر الأحزاب في اجتماع الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، الصياغة النهائية، وتبني بروتوكول حول الأمان البيولوجي، جلسة مستأنفة) 2000. أندرو بولاك، «130 أمة توافق على قواعد الأمان أو الطعام البيوتقني»، نيويورك تايمز، 30 كانون الثاني، 2000؛ بولاك، «المحادثات حول الطعام البيوتقني تدور حول مبدأ أمان»، نيويورك تايمز، 28 كانون ثاني، 2000.

17. إدوارد هيرمان، «علم الشركات التافه في الإعلام»، مجلة زيد، كانون ثاني، وشباط، 1999.

أشار. إنها ليست مسؤولية، مثلاً، الصناعات الكيماوية، وصناعة المبيدات للبرهنة بأن ما تضعه في البيئة آمن. إنها مسؤولية الجماهير بأن تبرهن علمياً أنها غير آمنة، ويجب أن تفعل ذلك من خلال وكالات عامة غير ممولة جيداً تخضع لنفوذ الصناعة من خلال جماعات الضغط، وضغوط أخرى.

كانت هذه هي المسألة في مونريال، وتم الوصول إلى اتفاق غامض. وكي أكون واضحاً، لم تكن هناك مسألة مبدأ. وتستطيعون رؤية ذلك فقط من خلال النظر إلى صف المشاركين. كانت الولايات المتحدة في جانب، ولقد انضمت إليها، في الحقيقة، بعض الدول الأخرى التي لها حصة في صادرات التقنية الحيوية، والصادرات الزراعية عالية التقنية، وفي الجانب الآخر كان الجميع: أولئك الذين لا يريدون أن يربحوا من خلال التجريب. كان هذا هو صف المشاركين، وهذا يخبركم بالضبط كم كان الكثير من مسألة المبدأ متضمناً في المسألة. ولأسباب مماثلة، يفضل الاتحاد الأوروبي تعرفات مرتفعة على المنتجات الزراعية، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة منذ أربعين عاماً، ولكنها توقفت عن ذلك: ليس لأن المبادئ تغيرت؛ وإنما لأن السلطة تغيرت فحسب.

هناك مبدأ طاغ. والمبدأ هو أن الأقوياء، وأصحاب الامتيازات، يجب أن يكونوا قادرين على فعل ما يريدونه ـ بالطبع، يزعمون أنهم ينطلقون من بواعث رفيعة ـ والنتيجة

الطبيعية هي أن سيادة الجماهير، وحقوقها الديموقراطية، يجب أن تتلاشى، وما يجعل الأمر دراماتياً هكذا هو ترددها في أن تكون مادة للتجريب حين تستطيع الشركات الأمريكية أن تربح من التجربة. إن احتكام الولايات المتحدة إلى قواعد منظمة التجارة العالمية طبيعي جداً، بما أنها تضم ذلك القانون؛ هذه هي الفكرة.

ورغم أن هذه المسائل حقيقية جداً، وتؤثر على عدد كبير من الناس في العالم، إلا أنها، في الحقيقة، ثانوية بالنسبة لشروط أخرى للتقليل من السيادة لصالح القوة الخاصة. وأعتقد أن ما كان أكثر أهمية هو تقويض الولايات المتحدة، وبريطانيا، وآخرين، لنظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات. وصممت ذلك النظام الولايات المتحدة، وبريطانيا، في الأربعينيات، حين كان الدعم الشعبي لبرامج الرفاهة الاجتماعية، والإجراءات الديموقراطية الجذرية في أوجه. وجزئياً، نتيجة لهذه الأسباب، نظم نظام بريتون ودز، في منتصف الأربعينيات، نسب التبادل، وسمح بالسيطرة على تدفق رأس المال. وكانت الفكرة هي الحد من المضاربة المؤذية والمخربة، وتقييد فرار رأس المال. وفُهمتْ الأسباب بشكل جيد، وعُبِّر عنها بوضوح: إن تدفق رأس المال الحر يخلق ما يُدعى أحياناً بـ «برلمان حقيقي» لرأس المال العالمي، يستطيع أن يمارس سلطة الفيتو على سياسات الحكومة، التي يعدها غير عقلانية. وهذا يعني أموراً مثل حقوق

العمال، أو برامج تربوية، أو صحة، أو جهود لتحفيز الاقتصاد أو، في الحقيقة، أي شيء يمكن أن يساعد الناس، وليس الأرباح (وبالتالي هو غير عقلاني بالمعنى التقني).

عمل نظام بريتون وودز خمسة وعشرين عاماً تقريباً. وهذا ما يدعوه كثير من علماء الاقتصاد بـ«العصر الذهبي» للرأسمالية الحديثة (أو بشكل أكثر صحة: رأسمالية الدولة الحديثة). كانت هذه الفترة، تقريباً حتى إلى حوالي 1970، فترة نمو للاقتصاد، والتجارة، والإنتاجية، واستثمار رأس المال، وتوسيع لإجراءات دولة الرفاهة لا سابق لها في التاريخ: أي عصر ذهبي. لكن هذا ارتد في أوائل السبعينات. وتم تقويض نظام بريتون وودز، مع تحرير الأسواق المالية ونسب التبادل العائمة.

ووصفت الفترة منذ ذلك الوقت بـ «العصر الكئيب». وحدث انفجار ضخم لأجل قصير، وهيمن رأس المال المضارب بشكل كامل على الاقتصاد المنتج. وحدث تدهور ملحوظ في جميع المظاهر: نمو اقتصادي أكثر بطئاً، إنتاجية، واستثمار رأس مال أكثر بطئاً، نسب فائدة أكثر ارتفاعاً (والتي تبطئ النمو)، تقلبات أكبر للسوق، وأزمات مالية. وكان لجميع هذه الأمور تأثيرات إنسانية قاسية، حتى في البلدان الغنية: مراوحة للأجور في مكانها، أو تدهور، أو ساعات عمل أكثر، وكانت هذه صارخة في الولايات المتحدة بخاصة، بالإضافة إلى تخفيض الخدمات. ولكي نورد لكم مثالاً واحداً فحسب في

اقتصاد اليوم العظيم، الذي يتحدث عنه الجميع: إن الدخل المتوسط (نصف إلى الأعلى، نصف إلى الأسفل) للأسر تراجع الآن إلى ما كان عليه في 1989، والذي هو تحت ما كان عليه في السبعينيات. كانت أيضاً فترة تقويض الإجراءات الديموقراطية الاجتماعية، التي حسَّنتْ، بشكل معتبر، الرفاهة البشرية. وقدم النظام العالمي، المفروض حديثاً، سلطة فيتو أكبر لـ«البرلمان الحقيقي» لرأس المال الخاص للمستثمرين، مما قاد إلى انحدار كبير للديموقراطية، وحقوق السيادة، وإلى تدهور ملحوظ في الصحة الاجتماعية.

شُعر بهذه التأثيرات في المجتمعات الغنية، إلا أنها كانت كارثة في المجتمعات الفقيرة. فهذه المسائل تؤثر في المجتمعات، وهكذا فهي ليست مسألة إن كان هذا المجتمع يصبح أكثر غنى، وذاك يصير أكثر فقراً. الإجراءات الأكثر أهمية هي قطاعات السكان العالميين. وهكذا، مثلاً، مستخدمين تحليلات البنك الدولي الأخيرة، إذا أخذتم الخمسة بالمائة، الذين في القمة، من سكان العالم، وقارنتم دخلهم، وثروتهم، بثروة ودخل الخمسة بالمائة الذين في القاع، سترون أن تلك النسبة كانت 78 مقابل 1 في 1988 و114 مقابل 1 في 1993 (هذه هي الفترة الأخيرة التي تتوفر فيها الأرقام)، وهي، دون شك، أكثر ارتفاعاً الآن. وتظهر الأرقام نفسها أن الواحد بالمائة الذين في القمة من سكان العالم يحصلون على الدخل نفسه مثل

الـ 57 بالمائة الذين في القاع: 7,2 بليون نسمة[18].

من الطبيعي تماماً أن يترافق تقويض النظام الاقتصادي لما بعد الحرب مع هجوم واضح على الديموقراطية الحقيقية: الحرية، السيادة الشعبية، وحقوق الإنسان، تحت شعار: ليس هناك بديل. إنه نوع من المحاكاة الهزلية للماركسية السوقية. ولا حاجة للقول بأن الشعار هو خداع خادم للذات. فالنظام الاجتماعي/ الاقتصادي الخاص، الذي يتم فرضه، هو نتيجة قرارات بشرية في مؤسسات بشرية. ولكن القرارات يمكن تعديلها؛ ويمكن تغيير المؤسسات. وإذا اقتضى الأمر يمكن تفكيكها واستبدالها، تماماً كما كان يفعل الناس الشرفاء، والشجعان، في مجرى التاريخ.

18. عالم اقتصاد البنك الدولي برانكو ميلانوفيك، ذكره دوج هينوود، في ليفت بزنس أوبزيرفر 93، شباط 2000.

obeikandl.com

أعمال أخرى لتشومسكي
صادرة عن ساوث إند برس

- المثلث المشؤوم: الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينيون، طبعة منقحة، 1999.
- قوى واحتمالات: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي (1996).
- عام 501: الغزو يستمر (1993).
- إعادة التفكير بكاميلوت: جي إف كينيدي، حرب فيتنام، والثقافة السياسية الأمريكية (1993).
- أوهام ضرورية: السيطرة على الفكر في المجتمعات الديموقراطية (1998).
- ثقافة الإرهاب (1988)
- في القوة والإيديولوجية: محاضرات مانغوا (1987).
- النظرية المحررة (مع مايكل ألبيرت، ليزلي كاجان، وآخرين، 1986)

obeikandl.com

- تحويل المد: التدخل الأمريكي في أمريكا الوسطى والصراع من أجل السلام (1985)
- صلة واشنطن وفاشية العالم الثالث،

الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، الجزء الأول (مع إدوارد هيرمان، 1979).

- بعد الجائحة: الهند الصينية بعد الحرب وإعادة بناء الإيديولوجية الإمبريالية،

الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان: الجزء الثاني (مع إدوارد هيرمان، 1979).

obeikandl.com